

## العراق

# سليمانى ضي بغداد: رسالة دعم للعبادي ضي مواجهة أربيل

التي تربط دهوك وأربيل بالموصل، وذلك بعد أن نشر «مجلس أمن إقليم كردستان» تغريدة في حسابه على شبكة «تويتر»، أول من أمس، تفيد بأن «القوات العراقية والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية تستعد لشن هجوم على مناطق تسيطر عليها قوات البشمركة»، إلا أن المتحدث الرسمي باسم مكتب رئيس الوزراء، سعد الحديثي، أكد أنه «ليس لدى الحكومة العراقية أي نية للهجوم على الإقليم». أما العبدي، فقد أوضح أنه «لن يتم استخدام الجيش العراقي ضد الشعب، ولن نخوض حرباً ضد مواطنينا الكرد وغيرهم، ولن يسمح بالعودة إلى المربع الأول وإعادة الخطاب الطائفي والتقسيمي»، لافتاً خلال اجتماع موسع لتوطيد الاستقرار في محافظة الأنبار إلى أن «من واجبنا الحفاظ على وحدة البلد، وتطبيق الدستور، وحماية المواطنين، والثروة الوطنية».

الجنوبية الغربية وفي محيط مدينة طوزخورماتو، قابلتها «البشمركة» بإغلاق الطرق الرابطة بين «إقليم كردستان» ومدينة الموصل، كإجراء احترازي، لمنع أي خطر على الإقليم، غير أن أربيل عادت وفتحت تلك الطرق، بعد ظهر أمس، من دون أن توضح السبب. وأغلقت «البشمركة» الطرق الرئيسية

العبادي و«تقديمها دعماً لن يكون محصوراً فقط بتداعيات الاستفتاء، بل يطال مستقبله السياسي»، وفق المطلعين الذين يؤكدون أن رسالة سليمانى «ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة»، خاصة أن الجنرال الإيراني، في معظم لقاءاته بالعبادي، يؤكد أن بلاده «تدعم الحكومة العراقية»، إلا أن توقيت الرسالة الأخيرة وضمونها يحملان دلالات مهمة، خاصة أن الأيام المقبلة لن تكون سهلة على رئيس الحكومة العراقي، والمتوقع منه جملة من المواقف المفصلية، التي سترسم مستقبله السياسي.

فالعبادي، الذي يحظى بدعم عراقي - إقليمي - دولي في إدارته للأزمة مع أربيل، والتي نجح، حتى الآن، في «ضبط إيقاعها» بتعبير عدد من المراقبين، سيكون أمام استحقاق صعب في الأيام المقبلة، خاصة إن تراجع عن إطلاق العملية العسكرية «المحدودة»، والمرتبقة، لاستعادة آبار النفط التابعة للحكومة الاتحادية ومرافقها الحيوية في محافظة كركوك، في ظل معارضة بعض الأطراف والقوى التي تحاول «فرملة» انتقال بغداد إلى مرحلة المواجهة «الميدانية» مع أربيل، لأسباب عدة.

وستشهد الأيام المقبلة إعلاناً حكومياً عن انطلاق عملية عسكرية في كركوك، بمشاركة مشتركة بين القوات الأمنية العراقية وقوات «الحشد الشعبي»، وفق مصدر عسكري مطلع، الذي يؤكد أن الحملة سيرافقها إغلاق محكم للمنافذ البرية مع الإقليم، من قبل العراق وتركيا وإيران، على أن تكون «معالجة الأهداف المرسومة بطريقة موضعية، والابتعاد قدر الإمكان عن المواجهة المباشرة مع مسلحي البشمركة».

التحشيد والانتشار العسكري للقوات، اللذان بدأ منذ يومين في محيط المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، وتحديداً في مناطقها

حمل قاسم سليمانى رسالة خاصة إلى حيدر العبدي من المرشد الإيراني، مضمونها «دعم إيراني مفتوح» لخطوات بغداد ضي مواجهة «عناد» أربيل، وسط تزايد التحذيرات لإطلاق عملية ضي كركوك لاستعادة حقولها النفطية ومرافقها الحيوية

نور أيوب

رسالة «دعم مفتوح» تلقاها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبدي من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي، حملها قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري الإيراني» قاسم سليمانى، على «جهوده القيمة وأدائه المميز في إدارة الأزمة القائمة بين بغداد وأربيل»، وفق معلومات «الأخبار»، التي تؤكد أن الجنرال الإيراني الذي وصل مؤخراً إلى العاصمة العراقية، أعرب عن دعم بلاده لحكومة العبدي وإشادتها بـ«نفسه الطويل في إدارة الأزمة».

الرسالة «الساخنة» التي حملها سليمانى تشي بأن طهران جاهزة لتقديم الدعم المطلوب، الذي تحتاج إليه بغداد في سياق الأزمة القائمة، إضافة إلى استعدادها لتوفير الغطاء السياسي، وبالتنسيق مع تركيا، لأي خطوة تراها الحكومة الاتحادية مناسبة لمواجهة «عناد» أربيل.

ولا تنحصر الرسالة في إطار مواجهة تداعيات الاستفتاء على العراق ومحيطه، بل تتناول في بعض جوانبها وقوف إيران إلى جانب



الإرهاب»، معتبراً أن الاتهامات الأميركية ضد الأخير تعرقل جهود الحرب ضد الإرهاب.

وفي موازاة التوتر الأميركي - الروسي المتجدد، نجحت موسكو مجدداً، بالتعاون مع القاهرة، في إقرار اتفاق «تخفيف تصعيد» جديد في محيط دمشق، يشمل المناطق التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة جنوب العاصمة (بيلا وبيلا) وحي القدم. وأعلنت القاهرة، أمس، توصل 3 فصائل مسلحة هي «جيش الإسلام» و«جيش الأباييل» و«أكناف بيت المقدس»، إلى اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار. وأشار بيان لجهاز «المخابرات العامة» المصرية، نقلته وكالة الأنباء الرسمية، إلى أن الاجتماع عقد في مقر المخابرات العامة شرقي القاهرة، وتم توقيع الاتفاق «برعاية مصر وضمانة روسيا». ووفق البيان ذاته، فقد تم الاتفاق على «الاستمرار في فتح المعابر جنوب العاصمة، لدخول المساعدات الإنسانية، والتشديد على رفض التهجير القسري لسكان هذه المنطقة». وأكد فتح المجال أمام أي فصيل آخر في جنوب العاصمة للانضمام إلى وقف إطلاق النار، الذي يفترض أن يكون قد دخل حيز التنفيذ أمس.

(الأخبار)

يتوقع من العبدي جملة من المواقف المفصلية التي سترسم مستقبله السياسي

ستكون عملية كركوك مشتركة بين القوات الأمنية والحشد الشعبي (أ ف ب)



المالية الذي من المتوقع أن يُحدث رجة في تونس). وإلى الساعة، لا يزال مشروع قانون المالية لسنة 2018 مشروع رئيس الحكومة ووزير ماليته، فقط، إضافة إلى «صندوق النقد» الذي قام وفد منه بزيارة تونس قبل أسبوع، وأكد في أعقابها رئيس البعثة، بيورن روتر، التزام السلطات التونسية بإدراج الإصلاحات المطلوبة من الصندوق ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018. ومن الجدير ذكره أن النقاشات بشأن السياسات الاقتصادية لتونس ستتواصل في إطار إجراءات القرض أو عقد «تسهيل الصندوق الممدد» خلال الاجتماعات السنوية للصندوق التي ستقام في واشنطن من 13 (اليوم) إلى 15 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، وهو تاريخ يتزامن مع الأجل الدستوري الأقصى لإحالة مشروع قانون المالية لسنة 2018 على البرلمان لمناقشته وتبنيه.

«اتحاد الشغل» (المنظمة النقابية الأكبر في العالم العربي). إلا أن الأخير يرفض إلى اليوم كل مشاريع خطط الإصلاحات، باعتبار أن «التضحيات» المقترحة ستكون عبئاً على العمال والأجراء من عموم الشعب، في حين أن التضحية يجب أن تكون موزعة ومقسمة في تقدير المنظمة النقابية القوية في تونس.

وبرغم اقتراب حلول الأجل الدستورية لتقديم رئيس الحكومة مشروع قانون المالية لسنة 2018، إلا أنه لا توجد مؤشرات تفيد بحصوله على دعم سياسي لتمرير حزمة «إصلاحات صندوق النقد»، إنما على العكس. وإلى اليوم، لم يُقدّم رئيس الحكومة نسخة عن مشروع قانون المالية المنتظر إلى أي من الأحزاب السياسية أو المنظمات الموقعة على «وثيقة قرطاج» التي قامت على أساسها هذه الحكومة. ويجري ذلك برغم أن هذه الأطراف تمثل الحزام السياسي والاجتماعي للحكومة والمدافع عن مشاريعها القانونية (طبعاً بشرط عرضها ومناقشتها معهم لإضفاء بصمتهم عليها فتصبح مشاريعهم، وخاصة بالنسبة إلى مشروع قانون

لإنقاذ الصناديق الاجتماعية إحداث ضريبة بعنوان «ضريبة اجتماعية تضامنية» تقتطع نسبة 1 في المئة من الدخل الفردي السنوي للتونسيين، إضافة إلى إجراءات أخرى تسعى إلى زيادة إجبارية في عدد سنوات العمل والمساهمة الاجتماعية للأجراء، وسط تخفيض معاشات (جرايات) التقاعد. أما المؤسسات العامة في تونس، فهي في تقدير «صندوق النقد الدولي»، تُمثل عبئاً مالياً على الدولة، إذ شأنها شأن الصناديق الاجتماعية تسجل أغلبها خسائر مادية سنوياً، ما يستوجب من الدولة ضخ أموال من الموازنة العامة. وفي هذا الصدد، تمر خطة الحكومة عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ تقترح رسملة 104 مؤسسات عامة تونسية «مفلسة» (في تقديرها) بالتساوي بين الدولة والمستثمرين في القطاع الخاص، وهو ما يعني البيع الجزئي لهذه المؤسسات.

كل تلك الإصلاحات التي تُعرف في تونس بـ«الإصلاحات المؤلمة» يحتاج الشاهد لتنفيذها إلى دعم سياسي واضح من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية الكبرى، وخاصة



قد يتسبب مشروع قانون المالية في انفجار اجتماعي (أ ف ب)

على الموقع:

«حرف» حدود أوروبا: (المنظمة) تونس تُعرف شبابها